

المحرر الوجيز

@ 351 @ حجر بضم الحاء وسكون الجيم وقرأ ابن عباس وأبي وابن مسعود وابن الزبير والأعمش وعكرمة وعمرو بن دينار حرج بكسر الحاء وتقديم الراء على الجيم وسكونها فالأولى والثانية بمعنى التحجير وهو المنع والتحريم والأخيرة من الحرج وهو التضييق والتحريم وكانت هذه الأنعام على ما قال ابن زيد محللة للرجال محرمة على النساء وقيل كانت وقفا لمطعم سدنة بيوت الأصنام وخدمتها حكاة المهدي فذلك المراد بقوله ! 2 2 ! وقوله ! 22 ! أي بتقولهم الذي هو أقرب إلى الباطل منه إلى الحق وزعمهم هنا هو في قولهم حجر وتحريمهم بذلك ما لم يحرم الله تعالى وقرأ ابن أبي عبله بزعمهم بفتح الزاي والعين وكذلك في الذي تقدم ! 2 2 ! كانت للعرب سنن إذا فعلت الناقة كذا من جودة النسل والمواصلة بين الإناث ونحوه حرم ظهورها فلم تتركب وإذا فعل الفحل كذا وكذا حرم فعدد الله ذلك على جهة الرد عليهم إذ شرعوا ذلك برأيهم وكذبهم ! 2 2 ! قيل كانت لهم سنة في أنعام ما أن لا يحج عليها فكانت تتركب في كب وجه إلا في الحج فذلك قوله ! 2 2 ! هذا قول جماعة من المفسرين .

ويروى ذلك عن أبي وائل وقالت فرقة بل ذلك في الذبائح يريد أنهم جعلوا لآلهتهم منها نصيبا لا يذكرون الله على ذبحها وقوله ! 2 2 ! مصدر نصب على المفعول من أجله أو على إضمار فعل تقديره يفترون ذلك و ! 2 2 ! وعيد بمجازاة الآخرة والضمير في ! 2 2 ! عائد على اسم الله و ! 2 2 ! أي يكذبون ويختلفون .
قوله عز وجل \$ سورة الأنعام 139 \$.

هذه الآية تتضمن تعديد مذاهبهم الفاسدة وكانت سنتهم في بعض الأنعام أن يحرموا ما ولدت على نسائهم ويخصمونه لذكورهم والهاء في ! 2 2 ! قيل هي للمبالغة كما هي في رواية وغيرها وهذا كما تقول فلان خالستي وإن كان باب هاء المبالغة أن يلحق بناء مبالغة كعلامة ونسابة وبصيرة ونحوه وقيل هي لتأنيث الأنعام إذ ما في بطونها أنعام أيضا وقيل هي على تأنيث لفظ ما ^ لأن ما ^ واقعة في هذا الموضع موقع قولك جماعة وجملة وقرأ جمهور القراء والناس خالصة بالرفع وقرأ عبد الله بن مسعود وابن جبير وابن أبي عبله والأعمش خالص دون هاء ورفع هاتين القراءتين على خبر الابتداء .

وقرأ ابن عباس بخلاف والأعرج وقتادة وسفيان بن حسين خالصة بالنصب وقرأ سعيد بن جبير فيما ذكر أبو الفتح خالصة ونصب هاتين القراءتين على أن الحال من الضمير الذي في قوله ! 2 2 ! وذلك أن تقدير الكلام وقالوا ما استقر هو في بطون هذه الأنعام فحذف الفعل وحمل

المجرور الضمير والحال من الضمير والعامل فيها معنى الاستقرار قال أبو الفتح ويصح أن يكون حالا من ^{هـ} ما ^{هـ} على مذهب أبي الحسن في إجازته تقديم الحال على العامل فيها وقرأ ابن عباس أيضا وأبو حيوة والزهري خالصه